بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

رغم مضي وقت طويل على الغاء المحاكم الشرعية والمحاكم الملية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الا ان الكتب والمراجع الحديثة لا تزال قاصرة عن مواجهة مشاكل التطبيق لقلتها من ناحية ولأن الرجوع الى المراجع الشرعية القديمة ليس في مقدور كل الباحثين من ناحية اخرى ٠

وقد كان لمؤلفاتنا العديدة في الأحوال الشخصية خلال الثلاثين عام الماضية فضل كبير يشهد به رجال القانون في مصر وسائر الدول العربية والاسلامية ، فعلى سبيل المثال كتابنا « الصيغ القانونية » بطبعاته الأربع عام ١٩٥٧ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ يعتبر المرجع الوحيد للسادة المحامين عند تحرير الدعاوى الشرعية للمصريين والأجانب وقد تضمن الأسانيد الشرعية والقانونية وما استقر عليه عمل القضائين المصرى والأجنبى وكتابنا « تشريعات الأحوال الشخصية في مصر » طبعة سنة ١٩٧٦ ، فأن المتتبع لأحكام محكمة النقض من تاريخ نشره حتى الآن يرى انها أخذت منه آراء كثيرة وجعلتها مبادىء لها تسير على هديها سائر المحاكم ٠

وأخيرا جاء هذا المؤلف الجديد بعنوان « مرافعات الأحوال الشخصية للولاية على النفس في ضوء الفقة وأحكام النقض» . وهو خلاصة سنوات طويلة في البحث العلمى وحصاد جهود كبيرة في مواجهة مشاكل التطبيق العملى ٠

وختاما أرجو ان اكون قد وفيت ببعض ما سبق ان وعدت به من اسهام في دعم مكتبة الأحوال الشخصية ٠

والله ولى التوفيق ٠٠

أحمد النمر